

الأطماع الإسرائيلية في مياه الجنوب

اللبناني وأثرها في أمن لبنان

إعداد

د. طاهر الوائلي د. محسن عليوي

جامعة الكوفة جامعة الكوفة

كلية التربية للبنات كلية التربية للبنات

المقدمة:

ترتبط المياه ارتباطاً جذرياً بالعقيدة الصهيونية وتلعب دوراً أساسياً في مراحل تطورها وتبلور أهدافها فقد حرصت (الصهيونية العالمية) ومنذ نشأتها على استغلال المياه بوصفها أحد مقومات التوسع (الإسرائيلي) فعمدت إلى إعطائها طابعاً لاهوتياً أسوة ببقية منطلقاتها التوسعية ذات الطابع الديني لتتبلور في شعارها السياسي التوسعي (من الفرات إلى النيل) كتهينة نفسية لشتات اليهود في العالم وإغرائهم بالهجرة إلى فلسطين ولم تكتف (إسرائيل) بذلك بل جهدت لإيجاد مرتكز لها في قلب الأمة العربية وحتى قبل أن تتعهد القوى الدولية آنذاك بإقامة (الوطن الموعود) إذ جندت كبار مفكرينها وعلمائها ومهندسيها للتخطيط المستمر من أجل إعداد الخطط الكفيلة بالسيطرة على مصادر المياه العربية فهناك ارتباط وثيق بين المخطط الاستعماري اليهودي وبين المياه فمدى توفر المياه يتوقف عليه التوسع في سياسة الاستيطان باعتبارها العنصر الأهم في التوسع الزراعي وبناء المستوطنات. ومن الحقائق الثابتة أن (إسرائيل) سعت ومنذ قيامها عام ١٩٤٨ سعت وبكل جهدها للسيطرة على مصادر المياه العربية تحقيقاً لهدفها القاسي باستعمار فلسطين لكن تحليل مواطن الضعف والقوة في البنية الطبيعية (لإسرائيل) في محوري (المياه والأرض) يفصح عن حقيقة مفادها أنه وبالرغم من التنوع في خصائص وتوزيع الحرارة والمناطق المطرية فإن التركيب الطبيعي في قوامه العام هو أرض صحراوية وشبه صحراوية تقع بين نطاقين

شبه جاف (مصر) وشبه ممطر (لبنان) حيث يمثل الضعف المائي أحد كوابح الحياة الاقتصادية في فلسطين. ومن ثوابت الحقائق إن (إسرائيل) تعد من بين الدول الأكثر استهلاكاً للمياه وذلك بالاعتماد على حجم الكثافة السكانية والمصادر المائية المتوفرة مما أدى إلى حدوث أزمة مائية خطيرة تعد من أقدم وأخطر المشاكل التي تعترض (الإستراتيجية التوسعية الصهيونية) حيث تشير التقديرات بأن (إسرائيل) تعاني ومنذ سبعينات القرن العشرين من نقص متزايد وخطير في موفورها المائي إذ وصلت تلك الأزمة إلى حدود الخط الأحمر في عقود التسعينات وأعلنت حالة الطوارئ في مرفق المياه، وتتوقع أوساط عالمية كثيرة وخاصة مراكز البحوث الإستراتيجية الغربية احتمال مواجهة عسكرية واسعة بشأن الموارد المائية مع انعدام الحلول الممكنة والمقبولة ضمن حدود (إسرائيل) الجغرافية الحالية مما جعلها في حالة إنذار وتأهب لضمان (أمنها المائي) ومن هنا كان لبنان بثروته المائية خياراً مغرياً أمام طموح (إسرائيل) لأن البدائل المائية الأخرى مستحيلة اقتصادياً ومحرمة سياسياً، ومما زاد في خطورة المشكلة المائية الإسرائيلية زيادة الهجرات اليهودية بعد الصدع الذي عمّ المعسكر الشيوعي مما جعل تلك المثلبة الإستراتيجية إحدى المبررات الإسرائيلية للحرب والتوسع وسرقة المزيد من المياه العربية بعد أن استنفذت (إسرائيل) آخر ما استولت عليه من المصادر المائية المضمونة ومنذ الستينات بينما بقيت معدلات استهلاكها تزداد وتزداد معها الحاجة إلى موارد مياه إضافية جديدة تقع خارج حدود فلسطين لمحدودية قدرة (إسرائيل) على تلبية الحاجة المتزايدة للمياه عن طريق البدائل الأخرى لكلفتها الاقتصادية التي يعجز الاقتصاد (الإسرائيلي) عن تحملها.

وتأسيساً على ذلك يأتي احتفاظ (إسرائيل) بمزارع شبعا في الجنوب اللبناني ضمن أولويات الإستراتيجية (الإسرائيلية) الأمنية لضمان أمنها المائي لتحقيق بذلك أقدم أهدافها الجيوبوليتكية وهي الوصول إلى نهر الليطاني والإستراتيجية وهي سياسة الضم والتوسع منذ اجتياحها للبنان عام ١٩٨٢ فبقاء (إسرائيل) في مزارع شبعا ورفضها تطبيق القرار ٤٢٥ جعل سرقة مياه الجنوب اللبناني خياراً مغرياً ومتاحاً والحل الأمثل لأزمته المائية في ضوء حالة الشلل والتفكك العربي، ففشل الحركة الصهيونية في تضمين حدود فلسطين لجنوب لبنان بسبب الخلاف بين دولتي الانتداب (فرنسا،

بريطانيا) لم يضع حداً للأطماع الصهيونية في المياه اللبنانية مما يربط أخطاراً أمنية للبنان فغنائم (إسرائيل) المائية في حروبها مع العرب أصبحت وفق منظورها السياسي ثمناً للسلام وغنائمها في جنوب لبنان هي (ضرورة مائية - أمنية) مما يدخل في صلب التفكير الأمني التوسعي الإسرائيلي

ويندرج في جوهر الرؤيا (الإستراتيجية الإسرائيلية) لما يسمى (الحدود الآمنة) والذي يدفع ثمنه لبنان على حساب مقتضيات أمنه الوطني لأن الوجود الإسرائيلي في مزارع شبعا هو البداية الجديدة للاستيلاء وسرقة مياه الجنوب اللبناني وموقفاً تكتيكياً إسرائيلياً لتكرار ما حصل عام ١٩٨٢ وهذا ما يفترضه البحث ويحاول إثباته.

١- ١: أهمية مياه الجنوب اللبناني لإسرائيل.

يعد الجنوب اللبناني بمياهه الدافقة والوفيرة مجالاً حيوياً لإسرائيل من وجهة النظر الجيوبوليتكية إذ يوفر لها العمق الإستراتيجي كخطوة متقدمة نحو المشرق العربي بهدف السيطرة على الثروات العربية لإقامة (إسرائيل الكبرى) لذلك اعتبرت (إسرائيل) الجنوب اللبناني في مقدمة أولوياتها الإستراتيجية ورفضت تنفيذ ما جاء بالقرار ٤٢٥ والانسحاب من مزارع شبعا لأسباب عديدة منها^(١):

١. توفير حماية أمنية لمستوطناتها الشمالية من المقاومة العربية التي تتركز قواعد انطلاقها في جنوب لبنان.
٢. إيجاد مصدر مائي مضمون يعمل ويساعد على حل أزمة إسرائيل المائية ومعالجة خلل الميزان المائي الإسرائيلي.
٣. إيجاد منفذ إستراتيجي وعسكري لمساومة دول المواجهة العربية تجاه حل الصراع العربي - الصهيوني .
٤. سحب أحد أوراق منظمة التحرير الفلسطينية لمساومة إسرائيل أمنياً.
٥. جعل الجنوب اللبناني ساحة عدم استقرار لإرباك النظام السياسي اللبناني.
٦. إرباك الخطط التنموية اللبنانية.

ولهذه الأسباب كان الغزو الإسرائيلي الموسع للبنان عام ١٩٨٢ له ما يبرره إسرائيلياً لاستنزاف مياه الجنوب اللبناني التي تمثل الحل العملي والأمثل لكسر الطوق الأمني المتمثل بمحدودية مصادر فلسطين المائية وعدم كفايتها وملاءمتها لستراتيجية الدولة اليهودية التي تستند أساساً على الهجرة والاستيطان والتي يعيق تحقيقها ندرة المياه التي أصبح توفيرها هاجساً يورق الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة ومنذ بداية السبعينات لذلك كان الغزو الإسرائيلي لجنوب لبنان عام ١٩٧٨ التطبيق العملي لطموح (إسرائيل) التوسعي للهروب إلى أمام حيث فرض الماء ضرورة لذلك الطموح^(١).

١-٢: إسرائيل ومياه نهر الليطاني.

أولاً: المسيرة التاريخية للأطماع الإسرائيلية بمياه نهر الليطاني.

يبلغ طول نهر الليطاني الذي ينبع من المناطق الوسطى والشمالية اللبنانية حوالي ١٧٠ كم وهو بذلك يعد أطول أنهار لبنان وتبلغ مساحة حوضه الجغرافي حوالي ٢٠٠٠ كم^٢ أي ما يعادل خمس مساحة لبنان أما مقدار صرفه السنوي فيبلغ ٧٠٠ م^٣/م^٣ (٢) وتعود خطط لبنان للاستفادة من مياه النهر إلى عام ١٩٤٩ إذ كانت البداية إنشاء سد تحويلي في منطقة البقاع لتجهض (إسرائيل) كل الخطط اللبنانية اللاحقة، والأطماع (الإسرائيلية) في مياه الليطاني معروفة وقديمة قدم الحلم الصهيوني وأحد مظاهر تلك الأطماع ما تعبر عنه لوحة معلقة على جدار فندق شيراتون في (تل أبيب) والتي تبين قبائل يهودية قديمة على ضفاف النهر^(٤) وقد أشار رئيس الوزراء اللبناني الأسبق (تقي الصلح) إلى تلك الأطماع بقوله (إن أطماع إسرائيل بمياه الليطاني لا تحتاج إلى دليل فالجنوب اللبناني ضمن الحلم الصهيوني الذي يحقق لإسرائيل الحدود الطبيعية والجبلية المنيعة في المنطقة الممتدة جغرافياً بمحاذاة المرتفعات السورية، وتستطيع إسرائيل استيعاب ضعف عدد سكانها عن طريق سيطرتها على مياه النهر)^(٥). وفيما يلي متابعة المسيرة التاريخية للأطماع الإسرائيلية بمياه الليطاني:

١. في المؤتمر الصهيوني عام ١٨٩٧ قال هرتزل (بالنسبة لأرض لبنان سوف نطالب بما تحتاج إليه وكلما ازداد عدد المهاجرين ازدادت حاجتنا للأرض).

٢. وفي جواب هرتزل للسلطات العثمانية حول سؤاله عن حدود ومساحة الأرض التي يريدونها فقال: (تزداد المساحة المطلوبة مع ازدياد عدد المهاجرين).
٣. وعقب انتهاء المؤتمر الصهيوني الأول أعلن هرتزل: أنني لو أردت تلخيص نتائج المؤتمر لقلت أننا وضعنا أسس الدولة اليهودية بحدودها الشمالية التي تمتد من نهر الأردن حتى الليطاني^(١).
٤. وفي عام ١٩٠٥ قام المهندس (Wilbush) الأمريكي الأصل بدراسة الإمكانيات المائية لوادي الأردن حيث توصل إلى أن مياه نهر الأردن لن تكفي لحاجة فلسطين على المدى البعيد لذلك فإنه اقترح بأن تحول مياه الليطاني إلى نهر الحاصباني لتضخ عبر نهر الأردن.
٥. وفي ٦ تشرين الثاني ١٩١٨ قدمت اللجنة الاستشارية لفلسطين مقترحاتها استناداً لما يسمى بالعوامل التاريخية والاقتصادية حيث أصرت على أن تشمل الحدود الشمالية لنهر الليطاني وجبل الشيخ.
٦. وفي السادس من كانون الأول ١٩١٩ أعلنت الحركة الصهيونية بأن الحقيقة الأساسية فيما يتعلق بحدود فلسطين هي لا بد من إدخال المياه الضرورية ضمن هذه الحدود وذلك يشمل مجرى نهر الليطاني^(٢).
٧. وفي عام ١٩١٩ اجتمع رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق (وايزمن) خلال مؤتمر الصلح في باريس بكل من الجنرال (دي مونزي) و (غورو) لإقناعهما بأهمية مياه الليطاني بالنسبة لأرض فلسطين وقد نجحت تلك المساعي مع حكومتي الانتداب (فرنسا - بريطانيا) حيث أثمرت عن تعديل حدود فلسطين الشمالية فأدخلت ضمنها بعض القرى السورية مثل قريتي صلحا والمنصورة. كما اتصل في نفس العام كل من (ديفيد بن غوريون) و (حاييم وايزمن) بالبطريرك الماروني الذي حضر مؤتمر الصلح للمطالبة بضم الجليل الأعلى ووادي النহারي التي تشمل منبع ومجرى الليطاني ثم تقدم الصهاينة فيما بعد إلى مجلس الحلفاء (بفرساي) بذاكرة يطالبون فيها بضم ما يعرف حالياً بجنوب لبنان إلى حدود فلسطين الانتداب ليتمكن هؤلاء من مياه الليطاني^(٣).

٨. وفي ١٩٢٠/١٠/٣٠ وجه وزير خارجية إسرائيل الأسبق (حاييم وايزمن) كتاباً إلى رئيس الوزراء البريطاني آنذاك جاء فيه (أنني متأكد بأن سيادتكم تدركون أهمية مياه الليطاني الكبرى لفلسطين فهو المصدر الذي يمكنه أن يؤمن مياه الري لمنطقة الجليل الأعلى ولو حرمت فلسطين من مياه الليطاني سوف لن يكون لها أي استقلال اقتصادي) من جهة أخرى رأى أول مندوب سامي لبريطانيا على فلسطين (هربرت صموئيل) بأن الحدود الشمالية حيوية للغاية أما صاحب الوعد المشهور (بلفور) فيرى بأن تحقيق الوطن القومي لن يتم إلا بتأمين المصادر المائية الواقعة شمال البلاد^(٩).
٩. وتواطأت كل من فرنسا وبريطانيا عام ١٩٢٤ مع الحركة الصهيونية حيث وافقت الدولتان على طلب الصهاينة بضم ٦٧ قرية لبنانية إلى حدود فلسطين بهدف تحسين مركز الحركة الصهيونية باتجاه لبنان.
١٠. وفي عام ١٩٤١ أعلن رئيس وزراء بريطانيا الأسبق (تشرشل) بأن اليهود طالبو الحكومة البريطانية بأن تطلق أيديهم في فلسطين وأن يضم إليها جنوب لبنان الذي يضم مجرى نهر الليطاني مقابل وضع جميع إمكانات وطاقات اليهود في خدمة بريطانيا وحلفاؤها خلال الحرب العالمية الثانية^(١٠).
١١. وفي عام ١٩٤٣ قامت لجنة مياه فلسطين وهي شركة إسرائيلية متخصصة بوضع دراسة موسعة لمياه نهر الليطاني جاء فيها بأن مياه هذا النهر لا يمكن استخدامها من قبل لبنان وحده وأن فلسطين بحاجة قصوى للمشاركة باستثمارها.
١٢. وصرح (بيغال ألون) قائد القوات الإسرائيلية عقب الحرب الإسرائيلية الأولى ١٩٤٨ بقوله (لولا أمر بن غوريون) بوقف القتال لكانت قواتنا احتلت الليطاني وحررت وطننا^(١١).
١٣. وفي عام ١٩٦٥ قامت إسرائيل بقصف جوي استهدف العمال اللبنانيين في ورش سد الحاصباني أحد روافد الليطاني لتعطيل العمل فيه.

١٤. وفي عام ١٩٦٧ بعث رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق (بن غوريون) رسالة

إلى الرئيس الفرنسي الأسبق (ديغول) حول سؤال الأخير عن نوايا (إسرائيل)

تجاه لبنان جاء فيها: (أن أمنيته هي جعل اللبطني حدود إسرائيل الشمالية).

١٥. وفي عام ١٩٦٨ صرح رئيس الوزراء الصهيوني الأسبق (ليفي شكول) بأن

(إسرائيل) لا يمكنها أن تقف مكتوفة الأيدي وهي ترى مياه اللبطني تذهب هدراً

(إلى البحر) ثم كشف (شكول) في نفس العام إلى صحيفة اللوند الفرنسية عن

تلك الأطماع بقوله لو أن مياه اللبطني بدلاً من ذهابها سدى إلى البحر استخدمت

داخل إسرائيل.

وفي عام ١٩٧٣ صرح (شكول) إن إسرائيل لن تقف دون حراك تجاه هدر

اللبطني، ثم أجرت مصلحة مياه اللبطني حواراً في نفس العام مع رئيسة الوزراء

الإسرائيلية السابقة (غولدا مائير) أعلنت فيها عن حاجة إسرائيل الماسة لمياه نهر

اللبطني^(١٢).

مما تقدم يثبت بأن أطماع إسرائيل بمياه اللبطني قديمة جداً تعود إلى بدايات

خلق الكيان الصهيوني وأن فلسطين سعت وبكل جهودها لوضع تلك الأحلام موضع

التطبيق.

ثانياً: الجهود (الإسرائيلية) للاستيلاء على مياه نهر اللبطني

بذلت (إسرائيل) ومنذ عام ١٩٤٨ لحد الآن جهوداً كثيفة للسيطرة على مياه

اللبطني وسخرت كل ما تملك من قوة كي تكون مياه النهر ضمن مشاريعها المائية أو

تلك المقدمة من الولايات المتحدة الأمريكية وكان أهم تلك المشاريع مشروع (أريك

جونستون) و (جون كوتون) ففي عام ١٩٥٣ استجابت حكومة واشنطن للأطماع

الصهيونية في المياه العربية فأرسلت خبير الري الأمريكي (أريك جونستون) إلى

المنطقة لغرض وضع تقرير حول مصادر المياه العربية وكيفية وضع خطة مائية من

أجل تمكين (إسرائيل) من تحقيق أقصى فائدة من المياه العربية وقد وضع (جونستون)

خطة لمشروع مائي عرف باسمه تضمن كيفية استنزاف مياه اللبطني عن طريق جر

مياهه إلى أرض فلسطين وحرمان لبنان من مياه النهر ما دفع مجلس النواب اللبناني

لاتخاذ قرار في ١٩٥٥/٧/٢٦ حول هذا المشروع جاء فيه (إن لبنان غير مستعدة

للتنازل عن أي قطرة من مياهه أو الدخول بأية مفاوضات ترمي إلى توزيع هذه المياه المشهورة بمياه الحاصباني أو أية مياه أخرى^(١٣) بعد ما كانت هناك خطة للاستفادة من مياه نهر الحاصباني بجر مياهه إلى فلسطين واستغلالها بإقامة محطة لتوليد الطاقة الكهربائية، وقد تضمن مشروع جونستون المقترحات التالية:

١. أقامت سد بسعة ١٦٥ م/م ٣ على نهر الحاصباني داخل الأراضي اللبنانية يتم من خلاله إيصال المياه إلى شمال فلسطين بواسطة قناة رئيسية تمثل المرتكز الأساس في عملية نقل مياه الليطاني إلى (إسرائيل).
٢. تجفيف بحيرة (الحولة).
٣. تحويل مياه أنهار بانياس، الدان، الوزاني، إضافة لفانض مياه الحاصباني عبر شبكة أقية لري مناطق الجليل الأعلى ومرج ابن عامر.
٤. تدعيم شواطئ بحيرة طبريا بما يلزم من إنشاءات لرفع منسوبها التخزيني.
٥. إنشاء سد تحويلي على نهر اليرموك لتحويل مياه نهر الأردن إلى بحيرة طبريا.
٦. إنشاء سدود وقنوات لتخزين مياه السيول والفيضانات حول نهر الأردن.
٧. إنشاء سد على نهر اليرموك لتوليد الطاقة الكهربائية^(١٤).

وقد رفض العرب هذا المشروع من عدة نواح سياسية وأمنية وعسكرية وقدموا مشروعاً مضاداً له عرف باسم (المشروع العربي).

أما مشروع (جون كوتون) فقد عبر عن مدى استخفاف (إسرائيل) بالحق العربي ومثل رد فعل على الاقتراحات التي قدمتها اللجنة الفنية العربية كاعتراض على مقترحات جونستون، وفي هذا المشروع تجاوزت (إسرائيل) الحدود الجغرافية لنهر الأردن لتضم حوض نهر الليطاني حيث أصرت (إسرائيل) على أن يكون نصيبها من مياه الليطاني ٤٠٠ م/م ٣ سنوياً مستبقية للبنان أقل من ٣٠٠ م/م ٣ وذلك عن طريق تحويل تلك المياه من نقطة انحناء الليطاني نحو الغرب والتي لا تبعد سوى ٧ أميال عن حدود (إسرائيل) مع لبنان وقد وضع هذا المشروع عام ١٩٥٤ كمشروع مضاد لمشروع جونستون، وقد وصف مكتب الاستعلامات الإسرائيلي في نيويورك هذا المشروع بأنه شامل ولا يتقيد بالحدود الجغرافية ويضم جميع موارد المياه بضمنها مياه الليطاني خاصة بعد وصف إسرائيل جميع المشاريع التي أغفلت مياه الليطاني بأنها (خطيئة

كبرى) حيث دار الجدل الإسرائيلي حول ما يلي: (لماذا نسمح بأن تكون بعض التلال والجبال عائقاً دون سحب مياه الليطاني إلى أرض النقب الجافة، ولماذا لا نحفر الأنفاق ليجري شريان لبنان إلى الأراضي الإسرائيلية حتى تزهو الصحراء وتتحول إلى جنة تغري اليهود بالهجرة إلى فلسطين^(١٥)).

وقد تضمن مشروع كوتون المقترحات التالية:

١. نقل ٤٠٠ م^٣/م من مياه نهر الليطاني إلى شمال فلسطين.
٢. سحب ١٠٠ م^٣/م من مياه نهر اليرموك سنوياً وتخزينها في منخفض البطوف لتوليد الطاقة الكهربائية.
٣. إدخال قنص نهر الليطاني ضمن موارد نهر الأردن وتحويلها إلى إسرائيل.
٤. تجفيف بحيرة الحولة وتحويلها إلى أرض زراعية.
٥. تحويل جزء من مياه نهر اليرموك لتخفيف ملوحة بحيرة طبرية.
٦. فتح قناة بين البحر الميت والمتوسط.
٧. إنشاء قناة الغور لري أراضي الغور الأردني^(١٦).

ووفق مقترحات كوتون تتأكد حقيقة الأطماع التاريخية الإسرائيلية بمياه نهر الليطاني رغم انفصال حوضه الجغرافي عن حوض نهر الأردن ما يعني أن أطماع (إسرائيل) تعدت الأحلام لتكرس في المشاريع الرسمية.

١-٣: التطبيق العملي للأطماع الإسرائيلية بمياه نهر الليطاني :

إن ما يجري على الأرض وما جرى يثبت أن (إسرائيل) كانت تقوم بنهب وسرقة مياه نهر الليطاني حيث قامت بتعزيز إجراءاتها مستفيدة من التغيرات السياسية المتلاحقة على الساحة الدولية والعربية لإنهاء ترتيبات السيطرة وسرقة مياه نهر الليطاني وهذا يتضح بشكل كبير من خلال الوقائع التالية:

١. في عام ١٩٧١ تضمن تقرير لمنظمة الزراعة والأغذية الدولية (الفاو) معلومات عن قيام (إسرائيل) بنصب معدات كبيرة لسحب المياه الجوفية التي تغذي نهر الليطاني ثم تدخلت عام ١٩٧٦ في شؤون لبنان الداخلية مستغلة الأوضاع اللبنانية المرتبكة وأقامت ما سمي (بالجدار الطيب) ومن ثم فتحت بوابة عبور على الحدود (الإسرائيلية - اللبنانية) مثل بوابتي (المظلة ورميش) بعدها ظهر

اهتمام غريب بشراء الأراضي والعقارات في جنوب لبنان والتي تقع في تنوع جغرافي يشرف على نهر الليطاني وسد القرعون، تلاها قيام (إسرائيل) بعد الاجتياح بالاستيلاء على خرائط المسح الجيولوجي والمعلومات الخاصة بنهر الليطاني ومنشأته وقد أشار مدير مصلحة الليطاني الأسبق (كمال خوري) إلى أن (إسرائيل) أجرت عمليات المسوح الجيولوجية لتحويل مياه الليطاني عند أقرب منطقة للنهر في فلسطين وعزز ذلك شهادة ضابط القوات النرويجية العاملة ضمن قوات الطوارئ الدولية حول قيام جرافات إسرائيلية بشق طريق عبر الممر الصخري للنهر^(١٧).

٢. وفي عام ١٩٧٨ قامت (إسرائيل) بتركيب مضخات كبيرة قرب جسر الخردلي ثم مدت أنابيب ضخمة من مجرى الليطاني وحتى خزانات مشروع الطيبة بالقرب من مدينة (عين الشعب) حيث شيدت خزانات ضخمة تقوم باستقبال مياه الليطاني وتوزيعها على منطقة الجليل الأعلى.

٣. قامت شركة المياه الإسرائيلية (تاهاال) بأعداد خطة لتحويل روافد الليطاني واستخدامها في ري هضبة الجولان المحتلة ومنعت المواطنين اللبنانيين من حفر أية بئر جديدة في الجنوب دون الحصول على تصريح مسبق من سلطات الاحتلال الإسرائيلي.

٤. وفي عام ١٩٨٠ نشر مركز دراسات الشرق الأوسط التابع لجامعة هارفرد الأمريكية تقريراً جاء فيه أن هدف إسرائيل هو تحويل ٤٠٠ م^٣/م من مياه نهر الليطاني إليها وهذا هو سبب وجودها في الجنوب اللبناني^(١٨).

٥. وفي عام ١٩٨٢ وزعت وثيقة إعلامية على هامش ورقة العمل اللبنانية التي أعدت في إطار المشاريع العربية المشتركة جاء فيها إن الجنوب اللبناني يختزن ثروة مائية لم تستثمر إلا بدائياً حسب وجهة نظر (إسرائيل) وقد تزايدت أطماع اليهود فيها يوماً بعد آخر^(١٩).

٦. وفي عام ١٩٨٣ بشق نفق من قرية (كفر كلا) حتى وادي (ميماس) في بلدة مرجعيون لسحب مياه الليطاني إلى فلسطين ثم نصبت مضخة كبيرة جسر الخردلي لضخ ١٥٠ م^٣/م من مياه الليطاني إلى بحيرة طبريا وتؤمن هذه

الكمية ري ٢٥ ألف هكتار من الأرض و استيعاب مليون مهاجر ثم قامت (إسرائيل) في نفس العام بالاستيلاء على ٧ آلاف دونم من أرض الجنوب اللبناني الزراعية ومنعت قوات الطوارئ الدولية والمواطنين اللبنانيين من أقامت أي إنشاء فيها ثم قام عقيد الاستخبارات (الإسرائيلي) (زنيف شوفال) بمرافقة فرق هندسية قرب نبع (غاصونة) في قضاء (بنت جبيل) لسرقة مياهه بعدها سيطرت (إسرائيل) على ٥٠ دونم من أراض ممتدة بين بلدي (العدسية) وميس الجبل وطمرت عدد من المعدات والأنابيب في مطار عسكري قديم في سهل الخيام الذي يتغذى من نهر الليطاني لسرقة المياه بطريقة سرية بعدما أجرت عمليات تموج زلزالي لحوض الليطاني ولقعره لمعرفة أفضل مكان لتحويله^(٢١) بعدها سيطرت (إسرائيل) على قساطل مصلحة مياه جبل عامل ومحطة الطيبة التي تتغذى على نهر الليطاني وحولت هذه القساطل بعد تدميرها لخزانات (برعشيت) ومن ثم لخزانات تم إنشاؤها جنوب بلدة (حيرام) ومدت شبكة أنابيب إلى محطة الضخ التابعة لمستعمرة (حيرام) ومدت شبكة أنابيب إلى محطة الضخ التابعة لمستعمرة (شتولا) ولكي تغطي (إسرائيل) على سرقتها لمياه الليطاني قامت بربط قساطل شتولا بشبكتي عين، أبل ورميش اللبنانيين بعد أن أجرى فريق هندسي إسرائيلي بعمليات السبر الجيولوجي في نتوءات صخور النهر وقد أعترف وزير العلوم الإسرائيلي الأسبق (يوفال نلمان) بذلك وأكد مهندس (التخنيون) (ديفيد كرميلي) مشيراً إلى أن تحويل مياه الليطاني باتت تحت سيطرة (إسرائيل)^(٢٢).

٧. وفي عام ١٩٨٤ قدمت الحكومة اللبنانية احتجاجاً إلى مجلس الأمن الدولي بشأن قيام (إسرائيل) بأعمال حفريات بين حدودها ومجرى الليطاني وقيام الجيش الإسرائيلي بتسييج منطقة بعرض كيلو متر واحد ومنع مراقبي الأمم المتحدة من الاقتراب منها، بعدها نشطت الهندسة الإسرائيلية بأعداد مشاريع تحويل مياه النهر أحيطت بالسرية بعد أن أكد تقرير لمراقبي الأمم المتحدة إلى أن (إسرائيل) نقلت حدودها إلى أراضي لبنان بهدف ضم منابع الليطاني.

٨. وفي عام ١٩٩٠ ذكر خبير المياه الأمريكي (توماس ناف) بأن (إسرائيل) بدأت بسرقة مياه الليطاني منذ الشهر الرابع من عام ١٩٩٠، ونقلت صحيفة السفير عن (ناف) قوله: بأن (إسرائيل) نقلت مياه الليطاني بواسطة صهاريج إلى مستوطنات الجليل الأعلى وأن (ناف) أبلغ الكونغرس الأمريكي بأن (إسرائيل) تقوم بعملية نقل واسعة لمياه الليطاني^(٢٣)، من جانب آخر ذكر تقرير لجنة الموارد المائية في الوطن العربي الصادر عام ١٩٩٢ أن رئيس شركة (ميكوروت) الإسرائيلية اعترف بأن (إسرائيل) تضخ حوالي ٢٣م/م ٣ من مياه الليطاني وقد أكد ذلك صحيفة الشرق اللبنانية والتي أشارت بأن الأقمار الصناعية الأمريكية سجلت صوراً لحفريات شمال الجليل تمتد عبر الأراضي اللبنانية لنقل مياه الليطاني وقد نقلت صحيفة نهار اللبنانية تلك الصور^(٢٤) كما أكدها الصحفي البريطاني (جون كوي) حيث أشار إلى أن (إسرائيل) تسرق مياه الليطاني من نقطة تقع قرب جسر الخردلي، وذهب إلى الاتجاه نفسه الوفد السوري إلى مؤتمر تونس عام ١٩٩٥ بأن (إسرائيل) تسرق حوالي ١٥٠م/م ٣ من مياه الليطاني^(٢٥) وعلى أثر ذلك قامت بعثة من قوات الطوارئ الدولية العاملة في جنوب لبنان بتحقيق ميداني حول سرقة (إسرائيل) لمياه النهر حيث قامت البعثة بجولات ميدانية داخل بلدة (شبعاء) في منطقة العرقوب والاجتماع بالمزارعين اللبنانيين لذلك طالبت (إسرائيل) بضرورة شمول الجنوب اللبناني بالحكم المدني بعدما اعتبرته حزاماً أمنياً لها على أن يضم هذا الحزام سدّ وبحيرة القرعون لتستولي بذلك على أهم أجزاء النهر^(٢٦) وبعد اندحارها من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ تصر على الاحتفاظ بمزارع (شبعاء) ممارسة منها للوصول إلى الضفة اليمنى لليطاني فالنظر إلى ما يسمى بالحزام الأمني الذي أنشأته (إسرائيل) نرى أنه يطل على منابع السفوح الغربية لجبل الشيخ ومجرى نهر الليطاني ونهر الخردلي مما يؤكد إن بقاء (إسرائيل) في مزارع (شبعاء) هو حلم الليطاني^(٢٧)، إذ تدعي (إسرائيل) أن القسم الأسفل من النهر بين بحيرتي القرعون والخردلي يغذي خزاناً جيولوجياً يحوي ١٠٠م/م ٣ من المياه ويشكل مصدر تغذية لنهري الحاصباني والدان شمال الجليل وبالتالي

فهو رافد أساسي من روافد نهر الأردن ومن هنا يحق (لإسرائيل) استغلال مياه النهر^(٢٦) وهذا المنطق يخالف الحقائق الجيولوجية والهيدروليكية للنهر حيث أن مستوى مجرى نهر الحاصباني أعلى من مستوى نهر الليطاني وبالتالي فإن الحاصباني يسير باتجاه الليطاني وليس العكس كما أن الليطاني لا يستلم أية مياه جوفية غير تلك التي تغطي حوضه الجغرافي والبعيدة أساساً عن حوض الحاصباني فكونه محصوراً ضمن وادي البقاع فإن ذلك لا يعطيه استقلالية خاصة، كما أن السفوح التي تشكل المناطق الحدودية لحوضه لا تغذيه بالمياه الجوفية ولا توجد أية علاقة بين المياه الجوفية لنهر الحاصباني مع حوض الليطاني^(٢٧) كما تستند (إسرائيل) على بعض طروحات الملكية المشتركة للأنهار وغفلت بأن الليطاني ليس نهراً دولياً كونه ينبع ويجري داخل الحدود الوطنية اللبنانية وهو بذلك خاضع لسيادة وتصرف لبنان^(٢٨) كما تقترح (إسرائيل) بعد هزيمتها وتمركزها في مزارع شبعا أن يحول لبنان فائض مياهه إلى الضفة الغربية عن طريق مبادلة المياه حيث تتنازل (إسرائيل) عما تسرقه من مياه اليرموك وتأخذ بدلاً عنها مياه الليطاني عن طريق تحويل مياهه بواسطة نفق من موقع سد الخردلي لذلك فإن رحلات وزير الخارجية الأمريكية الأسبق (بيكر) لعقد مؤتمر السلام حملت معها مذكرات إسرائيلية للحكومة اللبنانية تتضمن اتفاقات مسبقة حول المياه مزودة بخراط ومشاريع إسرائيلية لاستغلال مياه الليطاني ضمن ملاحق اتفاقية عام ١٩٨٢ المبرمة بين لبنان و (إسرائيل) حيث تصر (إسرائيل) على أن تطبيق قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (٤٢٥) والذي يدعوها للانسحاب من كامل الجنوب اللبناني يضمن لها استغلال ثلث مياه الليطاني من منطقة الخردلي إلى بحيرات صناعية شمال سهل الحولة ومن هنا يجب أن تتضمن أية اتفاقية تسوية لبنان مياه الجنوب اللبناني وخصوصاً مياه نهر الليطاني^(٢٩).

٢-١ : إسرائيل ومياه نهر الحاصباني.

ينبع نهر الحاصباني الذي تبلغ مساحة حوضه الجغرافي ٥٢١ م/م ٢ من الجانب الغربي لجبل الشيخ بالقرب من مدينة حاصبيا ويبلغ طوله حتى بحيرة الحولة ٧٠ كم منها ٢٥ كم داخل الأراضي اللبنانية وبالقرب من مدينة وادي الخان يلتقي بأهم روافده (الوزاني) الذي ينبع من وادي شبعاً^(٣٠) ، يوفر الحاصباني ما يعادل ١١٥ م/م ٣ من المياه الجوفية سنوياً تغذي كلاً من نهري (الدان) و (باتياس) ويبلغ تصريفه السنوي ٦١ م/م ٣ من المياه يستخدم منها لبنان فقط ٧ م/م ٣ لري ٦٧٥ هكتار من الأراضي الزراعية وتأمين مياه الشرب لحوالي ٤٠ ألف شخص^(٣١).

تعود سرقة مياه الحاصباني من قبل (إسرائيل) إلى عام ١٩٦٧ حينما استولت على منابع نهر الأردن و احتلت شريطاً ضيقاً من جنوب لبنان ثم شقت طريقاً إلى الضفة الجنوبية للنهر بطول ١٢ كم بعد أن قامت باقتطاع ٥ هكتارات من الأراضي المحيطة بنهر الحاصباني لتستولي بذلك على ٨٠ م/م ٣ من المياه ثم سارعت إلى تحويل نبع (الدردارة) الذي يجري في منطقة (مرجعيون) لاستغلاله في ري المناطق الحدودية، وفي عام ١٩٧٨ طمرت (إسرائيل) عدة أنابيب ومعدات تحت الأرض في منحدر قرب مدينة (الصباح) لسحب المياه الجوفية في سهل المرج التي تتغذى من تسرب مياه الحاصباني^(٣٢) بعدها قامت (إسرائيل) بإعداد مشروع هندسي ضخم يهدف إلى تحويل مياه الحاصباني من نبع داخل الأراضي اللبنانية إلى فلسطين المحتلة ليعاد ضخ المياه مرة أخرى في بحيرة طبريا وفي عام ١٩٨٩ مدت (إسرائيل) أنابيب بقطر ٦ بوصات من نبع العين المتفرع من نهر (الجوز) (أحد روافد الحاصباني) إلى المستوطنات في شمال (إسرائيل) ثم نقلت عام ١٩٩٠ الشريط الشائك والفاصل بين لبنان وفلسطين بطول ٥ كم ولمسافة ٦٠٠ م من مستعمرة المظلة ثم شقت طريقاً إلى الضفة الجنوبية لنهر الحاصباني لتستولي على ٥٠ م/م ٣ من مياه النهر وقد أكد ذلك خبراء المياه اللبنانيون الذين ذكروا بأن (إسرائيل) ومنذ عام ١٩٨٦ تستولي على ٩٠ % من مياه الحاصباني^(٣٣) كما ذكرت صحيفة (هاآرتس) بأن (إسرائيل) قد استخدمت خط أنابيب النفط الذي يخترق هضبة الجولان لتحويل مياه الحاصباني إلى داخل (إسرائيل) واستخدامها لمعالجة ميزان المياه الإسرائيلي المتدهور وتوفير الطاقة^(٣٤) وفي عام

١٩٩٣ منعت (إسرائيل) مزارعي جنوب لبنان من حفر أية بئر جديدة قرب النهر دون موافقة الحكومة الإسرائيلية المسبقة ثم حفرت (إسرائيل) حوالي ٥٠ بئر في منطقة (مرج الخوخ) قرب بلدة (أبل السقي) لتستولي على ١٢٠ م^٣/م من مياه النهر بعد أن كانت قد وسعت ومنذ عام ١٩٨٢ خطوط ما يسمى (بالحزام الأمني) لمسافة ٣ كم إلى ما وراء منابع نهر الحاصباني شرقاً وإلى (كفر فالوس) المشرفة على نهر الأولي قرب الحاصباني غرباً^(٣٥) وأقدمت (إسرائيل) عام ١٩٨٩ على مد قساطل من نبع العين المتفرع من نهر الجوز أحد روافد الحاصباني لسرقة ٢٥ م^٣/م من المياه وقد أكد ذلك مذكرة الحكومة اللبنانية عام ١٩٩٠ إلى هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والتي عرضت فيها القرصنة الإسرائيلية لمياه نهر الحاصباني إذ أشارت تلك المذكرة إلى أن (إسرائيل) استخدمت مصفاة الزهراني لسرقة مياه الحاصباني لتوفير مياه الري للمستوطنات الإسرائيلية الشمالية وتوفير مياه الشرب للمهاجرين (الفلاشا) بعد أن استولت (إسرائيل) على كامل المياه الجوفية لبلدة الخيام^(٣٦) إضافة إلى ذلك احتل الجيش الإسرائيلي بلدة (دير عين الجوزة) التي تسيطر على نهر الجوزة الصغير الذي يصب في بحيرة القرعون وأقدمت على مد أنابيب من نبع العين المتفرع من عين الجوزة لتزويد قرى حاصبيا وشمال (إسرائيل) بالمياه إضافة إلى سرقة نبع غاصونة الذي يبلغ طوله ٣ كم والاستيلاء على مزارع شبعاً وترفض الانسحاب منها بحجة أن يهوداً كانوا قد اشتروا أراض في تلك المنطقة ومنعت لبنان بالقوة من ري الجنوب وتهديده بالامتناع عن إقامة أية مشاريع لري الجنوب التي هزمت منها ثم قصفت الجرافات اللبنانية التي حاولت الاقتراب من مناطق تحويل المياه التي أقامتها^(٣٧).

وتهدف إسرائيل من سرقة مياه الحاصباني تحقيق جملة أهداف إستراتيجية أمنية واقتصادية والتي تشكل تهديداً للأمن الوطني اللبناني ومن أبرز تلك الأهداف :

١. معالجة عجز المياه الخطير الذي تعاني منه الموازنة المائية في (إسرائيل).
٢. توفير وتهيئة البيئة التحتية الملائمة للمهاجرين الجدد.
٣. توليد الطاقة الكهربائية لتوفير عوائد مالية كبيرة ومرتفعة الكلفة لمصادر البلدية.

٤. حرمان لبنان من مصادر ثروته الطبيعية و إرباك الخطط التنموية اللبنانية لتحويل الجنوب اللبناني إلى ساحة فوضى سياسية واقتصادية وبالتالي تهينته للتواجد الإسرائيلي مرة أخرى.
٥. مساومة لبنان سياسياً وأمنياً على مزارع شبعا.
٦. تخليص الاقتصاد الإسرائيلي من عبأ كلف استيراد ومعالجة المياه.

٢-٢ : إسرائيل ومياه نهر الوزاني

ينبع نهر الوزاني من داخل الأراضي اللبنانية وعلى مقربة من حدود فلسطين ثم يسير لمسافة قصيرة ليتحد مع نهر الحاصباني ويشكل رافد من روافد نهر الأردن المهمة، يبلغ تصريفه السنوي من المياه حوالي ٦٥ م^٣/م (٣٨).

وقد باشرت (إسرائيل) ومنذ عام ١٩٨٢ باستنزاف وسرقة مياه نهر الوزاني وتحويلها إلى المستوطنات الشمالية وفي عام ١٩٨٦ قامت (إسرائيل) بتسييج عدة هكتارات شمال منطقة (المظلة) وبالقرب من نبع الوزاني بعد أن أغلقت كل بيارات المزارعين اللبنانيين وطردتهم من مناطقهم الزراعية ثم سيجت منطقة زراعية بطول كيلو متر واحد حول منابع النهر ووضعت خطة لتحويل مياه النهر عبر أنابيب تحت الأرض إلى قناة بجانب بحيرة طبريا بعد أن منعت مراقبي الأمم المتحدة من الاقتراب من المنطقة كما إن احتلالها لمزارع (شبعاء) ورفضها الانسحاب منها الهدف منه السيطرة على منابع نهر الوزاني (٣٩).

كما أقدمت عام ١٩٩٠ على قضم عدة هكتارات محيطة بنبع النهر ومدت قوات باتجاه الأراضي الفلسطينية لري منطقة النقب والإيفاء بمتطلبات خطط الاستيطان والتهجير المتزايدة وبهذا فإن (إسرائيل) تستولي على كامل مياه النهر والبالغة ٦٥ م^٣/م وقد أكد ذلك مواطنو الجنوب اللبناني حيث ذكروا أن وحدات الجيش الإسرائيلي في مزارع شبعا تقوم بحراسة النفق الذي حفرته (إسرائيل) أثناء احتلالها لجنوب لبنان والذي يربط مياه الوزاني نهائياً بمنطقة الجليل الأعلى في فلسطين المحتلة (٤٠) كما أكد تقرير (الاسكوا) في عام ١٩٩١ بأن (إسرائيل) تقوم بسرقة مياه نهر الوزاني حيث شقت لذلك طريقاً بطول ١٢ كم إلى الجنوب من نبع النهر ثم اقتطعت المنطقة المحيطة به

ومدت أقنية تجاه الأراضي الفلسطينية^(١) مما دفع الحكومة اللبنانية إلى تقديم شكوى إلى هيئة الأمم المتحدة والجامعة العربية عرضت منها تفاصيل التجاوزات (الإسرائيلية على مياه نهر الوزاني كما طالب لبنان بتشكيل لجنة تحقيق دولية حول المعلومات التي تفيد بسرقة (إسرائيل) لمياه الوزاني لزيادة مردودها من المياه بسبب ما تعانيه من عجز في مرفق المياه خصوصاً بعد وصول مزيداً من المهاجرين وعدم كفاية موقورها المائي^(٢). وبسبب إجراءات إسرائيل وتغيرها لمعالم الأرض أصبحت الضفة الشرقية لمجرى الوزاني هي خط الحدود الفاصل بين لبنان والأراضي الفلسطينية حيث أشارت الحكومة اللبنانية إن مساحة الأراضي التي اقتطعتها (إسرائيل) في منطقة الوزاني تتراوح ما بين ٤-٥ كم طولاً و ٨٠٠ كم عرضاً بعد أن أقامت جسراً على نهر الوزاني أوصلته بطريق عسكري يربط بين الخط العسكري القديم المار عبر مزارع شبعاً لتصبح بذلك منابع لوزاني جاهزة للضم، وكانت قوات الطوارئ الدولية العاملة في الجنوب اللبناني قد أجرت تحقيقاً ميدانياً حول استيلاء (إسرائيل) على مياه الوزاني وعلى ٧ مزارع في منطقة شبعاً وضمها إلى الأراضي المحتلة بعد تسييجها وطرد أصحابها منها^(٣) وبعد تحرير الجنوب اللبناني عام ٢٠٠٠ قام لبنان بالمباشرة بتنفيذ مشروع الوزاني لري قرى الجنوب التي حرمت من المياه طوال فترة الاحتلال بواسطة شركة (وورد) قامت (إسرائيل) بتهديد لبنان بتدمير المشروع ومنشأته لذا قام وزير الخارجية اللبناني السابق (محمود حمود) في اجتماع وزراء الخارجية العرب في أيلول ٢٠٠٢ بتوجيه رسالة إلى أمين الجامعة العربية والأمين العام للأمم المتحدة مطالباً وقف التهديد (الإسرائيلي) والتي تعتبر تعدٍ لحق لبنان في استثمار مياهه الوطنية، وقد اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية إرسال مبعوث لدراسة المشكلة وقد علق وزير الطاقة اللبناني السابق (عبد الحميد بيضوني) على المقترح الأمريكي بقوله (على أمريكا وقف التهديدات الصهيونية وليس تقديم المقترحات)^(٤) وتدعي (إسرائيل) أن نهر الوزاني يعد مصدراً لأكثر من ٢٠% من المياه التي تصب في الجليل الأعلى بذلك يشكل أهم مصادر المياه العذبة (إسرائيل) ومورداً هاماً لمعالجة مشكلة نضوب وتملح مصادرها المائية^(٥) ومن الجدير بالذكر أن المشروع اللبناني يتضمن ضخ ٩ ملايين م^٣ من مياه الوزاني لري ٢٠ قرية لبنانية أي بزيادة مليوناً/ م^٣ عما كان يضخه في فترة

الاحتلال وهي نسبة تقع داخل النسبة المخصصة للبنان بموجب قواعد القانون الدولي حيث أكد البرلمان اللبناني عام ١٩٩٩ على عدم تجاوز لبنان على مياه النهر وحصته المقررة حيث ان حصة لبنان بعد إكمال المشروع الجديد تقل أصلاً بمقدار ١٠ م/م ٣ عن حصته التي حددت بموجب مشروع جونستون لعام ١٩٩٥ وكل ما قام به لبنان هو تعبير عن حقه القانوني حيث قام بتوفير مياه الشرب لقرى الجنوب التي حرمت منها طيل فترة الاحتلال ولا بد من زيادة الحصة المائية لمواجهة متطلبات التنمية التي حرم منها لفترة ٢٠ عاماً وهذه الخطوة تأتي ضمن سيادة لبنان الوطنية في النهر ومطابقاً تماماً لبنود معاهدة الأمم المتحدة الخاصة بتقسيم المياه التي وقع عليها لبنان عام ١٩٩٧ وضمن الالتزام بالنسبة المئوية المقررة ضمن بنود الاتفاقية المذكورة كما ان لبنان لم يخرج عن الاتفاقية الموقعة بينه وبين (إسرائيل) في إطار الإشراف المباشر للأمم المتحدة والمعروف باتفاقية جونستون لعام ١٩٩٥ إذ نص الاتفاق المذكور على ان تكون حصة لبنان ٣٥ م/م ٣ سنوياً من مياه الحاصباتي وفرعه الوزاني بينما لا تتجاوز حصة لبنان بعد إكمال مشروعه سوى ١٠ م/م ٣ سنوياً^(٤٦) وإن للبنان الحق في التصرف بمياهه الوطنية ليس على وفق النسب الجديدة وإنما في إطار معدلات أخرى إن وجدت حاجة لدعم التنمية الزراعية دون أن يخل ذلك بالاتفاقيات المعتمدة، وقد تصاعد التهديد الإسرائيلي للبنان بتدمير منشآت المشروع في حالة البدء به من قبل (إسرائيل) إذ قال رئيس الوزراء الإسرائيلي (أريل شارون) إن إسرائيل ستشن حملة عسكرية في حالة إكمال لبنان هذا المشروع وإن (إسرائيل) أبلغت أمريكا بهذا القرار^(٤٧) علماً أن لبنان لم يتجاوز حقه القانوني وأنه يقيم هذا المشروع على بعد ٧٠٠ م كخط مستقيم عن الخط الأزرق الذي رسمته الأمم المتحدة، من جهة أخرى تدعي (إسرائيل) ان نهر الوزاني يعد ممولاً للمياه (الإسرائيلية) وهذا يخالف الحقائق الجغرافية والقانونية لعدم وجود أية علاقة بين حوض الوزاني والمياه الجوفية شمال فلسطين لانفصال الأحواض الجغرافية للأنهار اللبنانية عن المياه الفلسطينية^(٤٨) وإن إثارة (إسرائيل) لمشكلة مياه الوزاني بعد هزيمتها في جنوب لبنان ودعواها الباطلة هذه

تهدف إلى تحقيق أهداف أمنية - سياسية - اقتصادية تشكل تهديداً للأمن الوطني اللبناني وأهم هذه الأهداف:-

١- قطع الطريق على لبنان في تنمية بنيته الاقتصادية وتأهيل جنوبه الذي عانى من الاحتلال مدة ٢٢ عاماً تعرض فيها إلى عمليات تجريف وتجريد للتربة من خصوبتها عن طريق سرقة مياه الوزاني وتحويلها إلى فلسطين.

٢- التغطية على ما قامت به (إسرائيل) من عمليات قشط أراضي الجنوب ونقل التراب إلى منطقتي الجليل والنقب لإحياء تلك الأراضي لتكون بيئة ملائمة لاستقبال مزيداً من المهاجرين وإقامة العديد من المستوطنات فطبّقاً لتقارير لبنانية ودولية فإن إسرائيل قامت بقشط ثلث أراضي الجنوب اللبناني.

٣- إن هذا الأجراء (الإسرائيلي) يأتي امتداداً للتخطيط الصهيوني المستند إلى وصية (بن غوريون) عندما خاطب العصابات الصهيونية بقوله (أعلنوا عطشكم باستمرار حتى وإن كانت المياه متوفرة لكم) وهذا يمثل بالتالي إحياء لفكرة (إسرائيل الكبرى) على حساب الأمن الوطني اللبناني.

٤- إيجاد ثغرة اقتصادية - أمنية للحكومة اللبنانية وإرباك خططها لأعمار الجنوب وهذا يفسر ما قاله (شمعون بيريز) عندما خاطب الإسرائيليون بقوله (انتقلوا إلى تجارة المياه المربحة) مما يعني إن الخطط الإسرائيلية ترمي إلى حرمان لبنان من مصدر تنموي مهم لإحياء الجنوب المدمر.

٥- التمسك بذريعة الاتصال الجغرافي للأحواض المائية اللبنانية - الفلسطينية لسرقة المزيد من مياه الوزاني ومن ثم حرمان لبنان من مصادر معالجة نقص المياه وشحتها التي تشكو منه أغلب مدن لبنان.

٢-٣: الآثار الأمنية للسياسة المائية (الإسرائيلية) على لبنان :

تعد الأنهار في لبنان من أهم الثروات الطبيعية لاقتناده إلى موارد الطبيعة الأخرى، وفي ظل السياسة (الإسرائيلية) الحالية وسرقتها لمياه الجنوب اللبناني وإمكانات لبنان من المياه فإن لبنان سيعاني من عجز كبير في مرفق المياه (انظر الجدولين ١، ٢) حيث سيحتاج إلى ٣٢٤٥ م^٣/م ٣ سنوياً في حين إن موفوره المائي لا

يتجاوز ٢٦٠٠ م/م^٣ وهذا يعني أن لبنان سيعاني من عجز مقداره ٦٤٥ م/م^٣ سنوياً^(١) كما أن مياه الجنوب اللبناني تعاني أصلاً من مشكلتين هما عدم وجود سياسة مالية مخططة منذ استقلال.

جدول رقم (١)

المحافظة	الحاجة م ^٣ /يوم	المتوفر م ^٣ /يوم	العجز	
			م ^٣ /يوم	%
بيروت	٢٨٠٠٠٠	١٨٠٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٣٦%
الشمال	١٥٠٠٠٠	٧٠٠٠٠	٨٠٠٠٠	٥٣%
جبال لبنان	١٨٧٥٠٠	٨٥٠٠٠	١٠٢٥٠٠	٥٥%
الجنوب	١٣٥٠٠٠	٦٦٥٠٠	٦٨٥٠٠	٥١%
البقاع	٩٧٥٠٠	٤٨٥٠٠	٤٩٠٠٠	٥٠%
المجموع	٨٥٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠	٤٠٠٠٠٠	٤٧%

جدول رقم (٢)

الاستعمالات م ^٣ /م	١٩٩٠	٢٠٢٠
الشرب والاستعمال المنزلي	٣١٠	٨٥٠
الري	٨٧٥	١٦٠٠
الصناعة	١٣٠	٢٤٠
المجموع	١٣١٥	٢٦٩٠

المصدر:

- ١- محمد سلوم: استراتيجية الأرواء المائي في لبنان - دار العلم للملايين، بيروت- ١٩٩٩.
- ٢- علي كنانتي: الانتقاد اللبناني بين التخطيط والعقبات: من منشورات دار الفلاسفة - دمشق، ٢٠٠٠.

لبنان لحد الآن والهدر الحاصل بالمياه لانعدام وجود هيئة تخطيط مائي لقلّة الاستثمارات في مرفق المياه إضافة لما خلفه الاحتلال الإسرائيلي الذي امتد لأكثر من عشرين عاماً وصعوبة التمويل وضغوط (إسرائيل) على هيئات التمويل الدولية، من

جانب آخر فإن لبنان بلد شبه جاف لا تسقط عليه الأمطار أكثر من ٨٠ يوماً في السنة وفي ظل ازدياد الطلب على الموارد المائية نتيجة للتقدم الحاصل في القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة والتجارة وازدياد عدد السكان خاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية مما جعل توفير المياه أحد الأولويات الأمنية^(٥٠) للحكومة اللبنانية وضرورة إعادة النظر في احتياجات مختلف القطاعات خاصة مياه الشرب والصناعة والطاقة، وتزداد خطورة سرقة (إسرائيل) لمياه جنوب لبنان في ظل وقوع لبنان في المنطقة المعتدلة الحارة مما جعل مناخه يتميز بجفاف في الصيف وعدم انتظام التساقط المطري في الشتاء وقلة فترات تساقط الأمطار فهي لا تسقط أكثر من ٨٠ يوماً في السنة بينما يحتاجها لبنان طوال أيام السنة^(٥١) مما سيربك الدولة اللبنانية خصوصاً في ظل معاناة أغلب المدن اللبنانية الكبرى من شحة المياه ليس للري فقط وإنما للشرب خصوصاً بيروت التي تعاني العطش كل يوم كذلك يعاني القطاع الزراعي من نقص المياه وندرته لذلك فهو لا يساهم سوى ١٥% من الدخل القومي وبالتالي فهو لا يكفي لسد حاجة المواطنين الذين يعتمدون على استيراد المواد الغذائية من الخارج مما سيثقل أعباء الميزان التجاري اللبناني ويجعل الاقتصاد اللبناني عرضة للمساومات السياسية والأمنية فاستراتيجية إسرائيل المائية في الجنوب اللبناني تشمل عنصرين حدهما (موشي دايان) منذ القدم الأول هو تفريغ جنوب لبنان من سكانه وهذا المفهوم يقوم على مبدأ (أرض دون عرب) أما العنصر الثاني فهو وجوب احتفاظ (إسرائيل) بالجزء الجنوبي الشرقي (مزارع شبعا) لضمان تحويل المياه اللبنانية وربطها بنظام الري في (إسرائيل)^(٥٢) وهذا يعني أن التواجد الإسرائيلي في مزارع شبعا اللبنانية وسرقتها لمياه الجنوب اللبناني يمثل خرقاً خطيراً للأمن الوطني اللبناني والأمن القومي العربي يتمثل في :

١- ستجر (إسرائيل) المقاومة اللبنانية لمواجهتها مما يسوغ لها غزو لبنان واجتياحه مرة أخرى خصوصاً في ظل غياب الإجماع الأمني والسياسي العربي وعدم ثبات الساحة اللبنانية واستقرارها بشكل قوي.

٢- جرف المياه اللازمة لثبات سطح الأرض وتدمير مساحات زراعية كبيرة في جنوب لبنان وحرمان قرى الجنوب اللبناني من مياه الشرب والري.

- ٣- إلحاق الضرر بـ ٧٠% من أراضي الجنوب اللبناني حيث قدرت خسائر القطاع الزراعي حوالي ٧٥% كمعدل وسطي في مختلف المزروعات.
- ٤- ربط اقتصاديات الجنوب اللبناني برباط التبعية للاقتصاد الإسرائيلي لخدمة أهداف (إسرائيل).^(٥٣)
- ٥- حرمان لبنان من مياه الليطاني ولوزاني والحاصباتي التي تضيها (إسرائيل) إلى شمالها مما سيرتب معه خسارة مقابلة للبنان.
- ٦- تحقيق (إسرائيل) لفائض استثماري مقداري ٢ مليار دولار سنوياً مما سيعالج مشاكلها الاقتصادية والتنموية.
- ٧- تأمين جبهة (إسرائيل) الشمالية من الهجمات الفدائية عن طريق موطن القدم المتقدم في شبعاً خاصة في ظل تركيز فصائل المقاومة اللبنانية والفلسطينية في الجنوب اللبناني.
- ٨- تحويل الأنظار عن الضفة الغربية وقطاع غزة مما سيتيح (إسرائيل) ورقة مساومة جديدة للهروب من مازق التسوية للصراع العربي - الصهيوني.^(٥٤)
- ٩- تهديد أمن لبنان وسوريا والأردن عن طريق موطن القدم المتقدم في الجنوب اللبناني وتحصين موقع (إسرائيل) لردع أي هجوم عربي متوقع.
- ١٠- تخفيف العجز المائي - الإسرائيلي المتراكم وبالتالي تقليص خطورة أزمة المياه التي تعيق التوسع الاستيطاني وسياسة الهجرة.
- ١١- أعطى الجنوب اللبناني وضعاً استراتيجياً جديداً (إسرائيل) يمكنها من المناورات في مفاوضات التسوية مع العرب حيث تركز على أرضيتين بدلاً من واحدة.
- ١٢- إحداث خلل ديموغرافي داخل لبنان بإجبار السكان الجنوبيين على ترك أراضيهم مما له انعكاسات خطيرة على سياسة توزيع السكان اللبنانية.
- ١٣- إبقاء الجنوب اللبناني متخلفاً اقتصادياً واجتماعياً لتهيئة المناخ الملائم لتفتيته طائفياً وسياسياً.
- ١٤- تعطيل تنفيذ مشاريع لبنان الزراعية والكهربائية خاصة في الجنوب والبقاع رغم وجود دراسات هذه المشاريع.^(٥٥)

١٥- تعريض ٢٥٠ قرية لبنانية للجفاف بقطع المياه عنها وبالتالي إرباك سياسة التخطيط التنموي في لبنان.

١٦- زيادة استهلاك (إسرائيل) من المياه بمقدار ٥٠% وهذا يعني زيادة مساحة الأراضي المزروعة بمقدار ٤٠٠-٥٠٠ دونم ورفع نسبة الري بمقدار ١٠% مما سيعين (إسرائيل) على التخلص من كلف البدائل المرتفعة اقتصادياً للمياه ومنح سياسة التهجير دفعة قوية وتوفير مناخ ملائم تخلق أولى خطوات (إسرائيل الكبرى).

١٧- إغراق الساحة اللبنانية في دوامة التناقضات السياسية من خلال الضرب على الوتر الطائفي في الجنوب.

١٨- اتباع سياسة الخط الأحمر للوجود السوري في لبنان والمتمثل في عدم الرد أو التدخل طالما أن القوات السورية لم تعبر مزارع شبعا والليطاني تجاه حدود (إسرائيل).

١٩- الاستمرار في استعراض قوة الجيش الإسرائيلي والقدرة على استخدامها في أية مفاوضات سياسية مع العرب والاستمرار في سياسة مدّ العون السياسي والاقتصادي للخارجين عن الوحدة الوطنية اللبنانية.

٢٠- حرمان لبنان من ثلث الطاقة الكهربائية التي تزود بها بيروت وعدد من المناطق الساحلية ومدن كثيرة من سهل البقاع من مياه الري.

٢١- قطع المياه كلياً أو جزئياً عن ١٠٠ قرية لبنانية و ٥٠ ألف دونم من الأراضي الزراعية المنتجة وفقدان القيمة الاقتصادية لمشروع الليطاني والقاسمية التي يعول عليهما لبنان في أحداث تغيير شامل وجذري في أسس الزراعة القديمة في الجنوب. (٥٦)

٢٢- تشكل مياه الجنوب اللبناني دافعاً قوياً (لإسرائيل) لشن الحرب كما ستشكل عقبة أمام أي مسعى سياسي لتحقيق انسحاب إسرائيلي من مزارع شبعا حيث ستصر (إسرائيل) على تضمين أي اتفاق للتسوية شرطاً بمقاسمة لبنان لمياه الجنوب اللبناني.

٢٣- إضعاف الموقف المؤيد لمنظمة التحرير الفلسطينية وبلورته في مواقف هزيلة غير مؤثرة وجعل القضية الفلسطينية تتأرجح في مناهات الخلافات و إفراغها في المحاور و الاستقطابات العربية والدولية عن طريق فك الاشتباك اللبناني - الفلسطيني السوري و إبقاء الجنوب اللبناني ميدان تفاعل وخلاف واشتعال مستمر ومجالاً للضغط الإسرائيلي السياسي والعسكري وساحة تجمع لانطلاق الفئات الاقتصادية في إطار المصالح الذاتية البعيدة عن المصلحة العربية^(٥٧).

الخاتمة

استناداً إلى أهمية الجنوب اللبناني ومياهه في استراتيجية (إسرائيل) الأمنية والإتمانية فإنها حريصة على عدم الانسحاب والاحتفاظ بمزارع (شبعاء) رغم التصريحات المتفاوتة التي يطلقها القادة الصهاينة وذلك بهدف السيطرة على مياه الجنوب اللبناني (الليطاني، الحاصباني، الوزاني) لمتابعة تهديد كامل الأرض العربية وهذا يوضح رفض (إسرائيل) تطبيق القرار ٥٢٥ الذي يدعوها للانسحاب من كامل الجنوب اللبناني بهدف عرقلة تطبيق مقررات مؤتمر الطائف وتوسيع تدخلها في الوضع اللبناني كجزء من العلاقة القائمة والمتبادلة بين الاستراتيجية والتكتيك الإسرائيليين وبين الفكر الصهيوني الذي يولي أهمية أمنية كبرى للامتيازات الاستراتيجية القائمة على الأساس الجغرافي، فأطماع (إسرائيل) في جنوب لبنان تعكس الجهود التي تبذلها لتوفير مصادر مياه إضافية للمستوطنات التي تنتشر في الشمال وتتوسع حيث تشكل مياه الجنوب اللبناني أكبر ضماناته مائية لها وهذا ما يتطابق وطموحات (إسرائيل) في تشكيل حزام أمني يبدأ من البحر المتوسط شمالاً ويمتد إلى داخل الأراضي اللبنانية لذلك فإن (إسرائيل) ماضية في تنفيذ سياستها التوسعية في أرض لبنان وسرقة مياهه رغم تعدد البدائل والحلول السلمية المقترحة كخارطة الطريق بشأن التوصل إلى تسوية للصراع العربي - الصهيوني والتي يخرج عنها عنصر المياه في فكر كل الحكومات الإسرائيلية المتعاقبة، فقد تواطأت الصهيونية العالمية مع الانتدابيين الفرنسي والبريطاني وضمت سبع عشرة قرية لبنانية إلى فلسطين عام ١٩٢٤ ثم سبع قرى عام ١٩٤٨ وأخيراً قضمت مزارع شبعاء الخصبة وعددها ١٤ مزرعة على عدة مراحل منذ عام ١٩٦٧ لتوطين اليهود

الفلاشا فيها وتتمدد لسرقة مياه لبنان حيث سورت كل من نبعي الوزاني وسهل الخيام بعد أن بدأت بواكير مستوطناتها في شبعا وراشيا بداية عام ١٩٩١ مما يؤكد بأن (إسرائيل) مستحيل من جنوب لبنان ومياهه ضفة شمالية لها مستهدية بقول (حاييم وايزمن) الذي قال (ليس هناك إمكانية لإقامة وطن يهودي دون مياه (الأردن ولبنان) لهذا عمدت قوات الاحتلال الإسرائيلي على إبقاء ثغرة جغرافية مقترحة منذ الحظة الأولى لوصول قوات الأمم المتحدة العاملة في الجنوب اللبناني تنفيذاً لقرار ٤٢٥ الصادر عام ١٩٧٨ وهذه الثغرة تمتد على طول الحدود اللبنانية بدءاً من الناقورة غرباً حتى كفر شوبا شرقاً وهذه البوابة التي يبلغ طولها ٩ كم تسمح للجيش الإسرائيلي بالدخول في جنوب لبنان دون أن يلتقي بأي جندي من قوات الأمم المتحدة. ثم أكملت (إسرائيل) ذلك المخطط عام ١٩٨٩ حينما احتلت المنطقة التي تتمركز فيها القوات النرويجية والممتدة من كوكبا إلى مزارع شبعا متخذة منها حدوداً دولية مع لبنان بهدف جعل مياه الجنوب اللبناني الإغراء الأكثر ربحاً وخطورة سياسية إسرائيل المائية وسرقتها لمياه لبنان لا ينبع من ارتباطه بالأيدلوجية الصهيونية فقط وإنما المشاريع التنفيذية التي تنمو وتتطور مع تطور ونمو مشكلة المياه في (إسرائيل) وقدرة (إسرائيل) على تنفيذ تلك المشاريع في ظل التشرذم العربي لذلك فإن الأهداف الإسرائيلية المعلنة من بقاوها في مزارع شبعا والقاضية بحماية حدودها الشمالية من الهجمات الفلسطينية واللبنانية ليست صحيحة لأن الفلسطينيين لا يشكلون تهديداً (إسرائيل) في ضوء التفوق الساحق للآلة العسكرية الإسرائيلية فالهدف الحقيقي هو إغراء مياه الجنوب اللبناني لإسكان عواء النقص في ميزان المياه الإسرائيلي الذي لبس طابعاً - أمنياً - استراتيجياً ضمن هدف البقاء والاستمرار للدراسة اليهودية حيث تكتسب مياه جنوب لبنان قيمة عقائدية - اقتصادية لا تقل عن ملياري دولار سنوياً مما له انعكاسات أمنية على لبنان تشكل تحدياً خطيراً لمستقبل التنمية الاقتصادية في الجنوب اللبناني وبالتالي إحدى تحديات لبنان الأمنية ففنانم إسرائيل المائية في الجنوب هي ضرورة أمنية لما يسمى بنظرية الحدود الآمنة والذي يدفع ثمنه لبنان على حساب أمنه الوطني لأن التواجد (الإسرائيلي) في مزارع شبعا هو البداية للاستيلاء على المياه وما هو إلا موقف تكتيكي لتكرار ما حصل عام ١٩٨٢.

الهوامش حسب تسلسلها في البحث :

1-Joseph Jons: Israels Military power and South Lebanon. Grof sels. Washing 1999 p. 8.

٢- سهيل شعبان: التواجد الإسرائيلي في جنوب لبنان بين الحقيقة والحلم التوراتي - دار محفوظ - القاهرة. ٢٠٠١ - ص ٢٨ .

٣- احمد الأسمر: جغرافية الأنهار اللبنانية - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٩٧ - ص ٣٤ .

4- Jevery Glass: Israels Expansion : Rof and sever Washington . D.C. 1982 . p. 18.

٥- السفير اللبنانية في ١٩٨٠/٩/٢٤ .

٦- مذكرات هرتزل - دار العودة - بيروت - ١٩٧٦ - ص ٨٠ .

7- Jevery Glass: Israels Expansion : Rof and sever Washington . OP.Cit. p. 20

٨- محمد شحرور : مياه لبنان بين الأطماع الصهيونية والإهمال اللبناني مجلة الصامد الاقتصادي تصدرها مؤسسة صامد ، بيروت العدد ١٦ لسنة ١٩٨٠ ص ٤٨ .

٩- إسرائيل والمياه العربية - مجلة التضامن - تصدرها مؤسسة هاي لاين - لندن - العدد ١٩٩٠ ص ١٧ .

١٠- علي محمد علي : نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية - الدار القومية للطباعة والنشر بغداد سنة الطبع بلا - ص ٢٧ .

١١- السفير اللبنانية في ١٩٥٦/٦/٤ .

١٢- عفيف البزري: إسرائيل والمياه العربية - دار الحقائق - بيروت - ١٩٨٨ - ص ٢١ .

١٣- مجموعة باحثين: الغزو الاقتصادي الإسرائيلي لجنوب لبنان مجلة الفكر الاستراتيجي الذي يصدرها معهد الإنماء العربي بيروت الأعداد (٦-٧) لسنة ١٩٨٣ - ص ٣ .

١٤- عفيف البزري: إسرائيل والمياه العربية - مصدر سابق. ص ٥٣ .
* للمزيد عن هذا المشروع انظر:

١- محمد عقله المومني- السياسة المائية للكيان الصهيوني - الأردن ١٩٨٩ .

٢- عفيف البزري: إسرائيل والمياه العربية - بيروت - ١٩٨٨ .

٣- بشير البرغوثي - المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة - الاردن ١٩٨١ .

15- Donald Barker : Israel and the Arab States. Green & Spencer house. Caleifornia U.S.A 1980 - P.53

١٦- عبد الحفيظ محمد - نهر الأردن الخالد ومشاريع التحويل - ط ١ - دار أخبار الأسبوع القدس - ١٩٦٤ - ص ٧٧ .

17- John Cooly: The war Over Waters. Silver House. Washington . 1988. P.80.

- ١٨- بشير شريف البرغوثي - المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية المجاورة - مطابع الجليل - ط ١ - عمان - ١٩٨٦ - ص ٢٢٧.
- ١٩- صحيفة السفير في ١٨/١٠/١٩٨٢.
- ٢٠- محمد المومني- السياسة المائية للكيان الصهيوني - دراسة في الجغرافية السياسية - ط ٢ - المطابع التعاونية - الأردن - ١٩٨٩ - ص ١٨٢.
- ٢١- صحيفة السفير في ١٣/٧/١٩٨٥.
- ٢٢- صحيفة السفير في ٢٤/١٠/١٩٩٠.
- ٢٣- صحيفة النهار اللبنانية في ١٤/٨/١٩٩٤.
- ٢٤- صحيفة السفير في ١٥/٦/١٩٩٥.
- ٢٥- احمد عبد الكريم - استراتيجية البقاء الإسرائيلي في شبعا - دار الجماهير - دمشق - سوريا - ٢٠٠١ - ص ٥٨.
- ٢٦- صحيفة هآرتس في ٢٤/٥/١٩٩٤.
- ٢٧- شرف الدين محمد - جيولوجيا الأنهار الدولية - دار محفوظ - بيروت - ١٩٩٦ - ص ٢٠.
- ٢٨- محمد السعيد عبد الهادي - قانون الأنهار الدولية والأحواض المشتركة - الدار القومية - للطباعة - القاهرة - ١٩٨٨ - ص ١٦.
- ٢٩- علاء الدين النقيب - الأهداف الإسرائيلية في الجنوب اللبناني وتأثيرها على الاقتصاد اللبناني - دار الحكماء - بيروت - ٢٠٠١ - ص ٥٠.
- ٣٠- محمد الأسمر - جغرافيا الأنهار اللبنانية - المصدر السابق - ص ٤٥.
- ٣١- محمد أبو العلا - الخارطة الجيويوليتيكية لمياه الجنوب اللبناني - دار شتورا - لبنان - بيروت ٢٠٠١ - ص ٨٠.
- ٣٢- ياسين سويد - عملية الليطاني - نظرة استراتيجية - مركز البحوث والتوثيق - بيروت ١٩٩٤ - ص ٣٨.
- ٣٣- صحيفة السفير في ١٤/٧/١٩٩٠.
- ٣٤- صحيفة هآرتس في ٢٥/٨/١٩٩٠.
- ٣٥- سليم المهندس - سلام المياه في لبنان - من أوراق المياه في الشرق الأوسط - لبنان - بيروت ١٩٩٦ - ص ١٨.
- ٣٦- نقلا عن صحيفة النهار اللبنانية في ١٤/١١/١٩٩٠.
- ٣٧- الياس سلامة - الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية - مركز الدراسات الاستراتيجية بيروت ١٩٩٤ - ص ٢٣.
- ٣٨- احمد سويلم - جغرافية الأنهار اللبنانية - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٩٢ - ص ١٣.

39- Thomas Stauffer : Israels water strategy in Lobanon Dan Brook London.

- ٤٠- الرأي الأردنية في ٢٢/٤/١٩٩١.
- ٤١- عبد الأمير دكروب - مستقبل الصراع حول المياه في الشرق الأوسط مجلة الفكر الاستراتيجي العربي - تصدر عن معهد الإنماء العربي - بيروت - العدد ٧٦ لسنة ١٩٩٤ - ص ١٠.
- ٤٢- انظر الشكوى اللبنانية في النهار البيروتية في ٢٧/٦/١٩٩٣.

- ٤٣- صحيفة السياسة الكويتية في ٧/١٥ و ٧/١٨/١٩٩٠.
- ٤٤- الثورة البغدادية في ١٢/٩/٢٠٠٢.
- ٤٥- هآرتس في ٣٠/٧/٢٠٠٠.
- ٤٦- النهار البيروتية في ٢٢/٩/٢٠٠٢.
- ٤٧- السفير اللبنانية في ٢٤/٩/٢٠٠٢.
- ٤٨- علاء الدين شرف: جيولوجيا مياه الجنوب اللبناني المطبعة الوطنية، سوريا - دمشق - ١٩٩٧ ص ٣٧.
- ٤٩- محمد صادق: اقتصاديات المياه في الجنوب اللبناني. دار العلم للملايين، بيروت ٢٠٠٠ ص ١٧.
- ٥٠- حسن جواد كاظم: المناخات المتقلبة في بلاد الشام - الدار الوطنية، دمشق ١٩٩٨ - ص ٣٤.
- ٥١- فايز المرعبي: أطلس المياه في لبنان - دار التوافق - بيروت ١٩٩٧ ص ٢٨.
- ٥٢- تيسير صدقي: أعلام الفكر الصهيوني - مركز الأبحاث بيروت ١٩٨٦ ص ٥٠.
- ٥٣- د. شكري النجار: مياه جنوب لبنان تثير شهية إسرائيل - مجلة شؤون فلسطينية يصدرها مركز الأبحاث - بيروت العدد ١٣٠ لسنة ١٩٨٢ ص ٥٥.
- ٥٤- د. أسامة سامر: مازق السلام اللبناني، مركز الأبحاث بيروت ٢٠٠٠ ص ٨٥.
- ٥٥- محمد شحرور: مياه لبنان بين الأطماع الصهيونية والإهمال اللبناني مجلة الصامد الاقتصادي تصدرها مؤسسة صامد، بيروت العدد ١٦ لسنة ١٩٨٨ ص ٥٢.
- ٥٦- رضا سلمان: أزمة إسرائيل المائية ومياه جنوب لبنان مجلة دراسات فلسطينية يصدرها مركز الأبحاث بيروت العدد ٣ لسنة ١٩٩٠ ص ٢٤٤.
- ٥٧- طارق موسى: مياه الجنوب اللبناني في دائرة الأطماع الصهيونية - مجلة الصامد الاقتصادي تصدرها مؤسسة صامد - العدد ٥٢ لسنة ١٩٨٤

المصادر حسب تسلسلها في البحث

1- Joseph Jons: Israels Military power and South Lebanon.

Grof sels. Washing 1999 p. 8.

٢- سهيل شعبان: التواجد الإسرائيلي في جنوب لبنان بين الحقيقة والحلم التوراتي - القاهرة. ٢٠٠١.

٣- احمد الأسمر: جغرافية الأنهار اللبنانية - بيروت ١٩٩٧.

4- Jevery Glass: Israels Expansion : Washington D.C. 1982 .

٥- السفير اللبنانية في ٢٤/٩/١٩٨٠.

٦- مذكرات هرتزل - بيروت - ١٩٧٦.

٧- مجلة الصامد الاقتصادي العدد ١٦ لسنة ١٩٨٠.

٨- مجلة التضامن العدد ٣١٨ لسنة ١٩٩٠.

٩- علي محمد علي: نهر الأردن والمؤامرة الصهيونية، بغداد بلا سنة طبع.

١٠- السفير اللبنانية في ٤/٦/١٩٥٦.

١١- عفيف البزري: إسرائيل والمياه العربية - بيروت - ١٩٨٨.

١٢- مجلة الفكر الاستراتيجي العربي العدد (٦-٧) سنة ١٩٨٣.

13- Donald Barker : Israel and the Arab States. California
U.S.A 1980

١٤- عبد الحفيظ محمد - نهر الأردن الخالد ومشاريع التحويل - ط١ - دار أخبار
الأسبوع القدس - ١٩٦٤ - ص٧٧.

15- John Cooly: The war Over Waters. Silver House.
Washington . 1988. P.80.

١٦- بشير شريف البرغوثي - المطامع الإسرائيلية في مياه فلسطين والدول العربية
المجاورة - مصدر سابق - ص٢٢٧.

١٧- محمد المومني: السياسة المائية للكيان الصهيوني، دراسة في الجغرافيا السياسية
- عمان ١٩٨٦.

١٨- صحيفة السفير في ١٣/٧/١٩٨٥.

١٩- صحيفة السفير في ٢٤/١٠/١٩٩٠.

٢٠- صحيفة النهار في ١٤/٨/١٩٩٤.

٢١- صحيفة السفير في ١٥/٦/١٩٩٥.

٢٢- احمد عبد الكريم - استراتيجية البقاء الإسرائيلي في شبعاء - دمشق - ٢٠٠١.

٢٣- صحيفة هآرتس الإسرائيلية في ٢٤/٥/١٩٩٥.

٢٤- شرف الدين محمد - جيولوجيا الأنهار الدولية - بيروت - ١٩٩٦.

٢٥- محمد السعيد عبد الهادي - قانون الأنهار الدولية والأحواض المشتركة القاهرة
١٩٨٨.

٢٦- علاء الدين النقيب - الأهداف الإسرائيلية في جنوب لبنان - بيروت - ٢٠٠١.

٢٧- محمد أبو العلا - الخارطة الجيويوليتيكية لمياه الجنوب اللبناني - لبنان - ٢٠٠١.

٢٨- ياسين سويد - عملية الليطاني - بيروت ١٩٩٤.

٢٩- السفير اللبنانية في ١٤/٧/١٩٩٠.

٣٠- هآرتس في ٢٥/٨/١٩٩٠.

٣١- سليم المهندس - سلام المياه في لبنان - بيروت ١٩٩٦.

٣٢- النهار اللبنانية في ٤/١١/١٩٩٠.

٣٣- الياس سلامة - الأطماع الإسرائيلية في المياه اللبنانية - بيروت ١٩٩٤.

٣٤- احمد سوليم - جغرافية الأنهار اللبنانية - بيروت ١٩٩٦.

35- Thomas Stuffer : Israelis water strategy in Lobanon Dan
Brook London.

٣٦- صحيفة الرأي الأردنية في ٢٢/٤/١٩٩١.

٣٧- مجلة الفكر الاستراتيجي العربي - العدد ٧٦ لسنة ١٩٩٤.

٣٨- النهار اللبنانية في ٢٧/٦/١٩٩٣.

٣٩- صحيفة السياسة الكويتية في ١٥/٧/١٩٩٠.

٤٠- الثورة البغدادية في ١٢/٩/٢٠٠٢.

٤١- هآرتس في ٣٠/٧/٢٠٠٠.

٤٢- النهار اللبنانية في ٢٢/٩/٢٠٠٢.

٤٣- السفير اللبنانية في ٢٤/٩/٢٠٠٢.

- ٤٤- علاء الدين شرف - جيولوجيا المياه اللبنانية - سوريا - ١٩٩٧.
 ٤٥- محمد صادق - اقتصاديات المياه في الجنوب اللبناني - بيروت ٢٠٠٠.
 ٤٦- حسن جواد كاظم - المناخات المتقلبة في بلاد الشام - دمشق ١٩٩٨.
 ٤٧- فايز المرعبي - أطلس المياه في لبنان - بيروت ١٩٩٧.
 ٤٨- تيسير صدقي - أعلام الفكر الصهيوني - بيروت ١٩٨٦.

- ٤٩- مجلة شؤون فلسطينية - العدد ١٣٠ لسنة ١٩٨٢.
 ٥٠- د. أسامة سامر - مازق السلام اللبناني - بيروت ٢٠٠٠.
 ٥١- مجلة الصامد الاقتصادي - العدد ١٦ لسنة ١٩٨٨.
 ٥٢- مجلة دراسات فلسطينية - العدد ٣ لسنة ١٩٩٠.
 ٥٣- مجلة الصامد الاقتصادي - العدد ٥٢ لسنة ١٩٨٤.